مجلس جامعة الدول العربية
على مستوى القمة ـ الدورة العادية 26

شرم الشيخ ـ جمهورية مصر العربية
السبت والاحد 8 ـ 9 جمادي الاخر 1436 هـ ـ 28 ـ 29 مارس/آذار 2015م

ق 26/(03/15)/ 58-خ(0197)

كلمة

فخامة السيد المستشار عقيلة صالح عيسى

رئيس مجلس النواب لدولة ليبيا

في جلسة العمل الثالثة

لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

الدورة العادية (26)

شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية

السبت والأحد 8 - 9 جمادي الآخر 1436 هـ 28 - 29 مارس/آذار 2015م

بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أصحاب الجلاله والفخامة والسمو

أصحاب المعالي والسعادة

معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية

السيدات والسادة

يطيبُ لي في البداية أن أشكر فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي وحكومة وشعب مصر الشقيق على هذه الترتيبات الممتازة التي تم توفيرها لعقد هذه القمة ، وعلى حسن الاستقبال وكرم الضيافة التي حظينا بها بين اخوتنا على ارض مصر الشقيقة.

كما لا يفوتني أن اتقدم بالشكر لصاحب السمو الأمير صُباح الأحمد الجابر الصُباح أمير دولة الكويت الشقيق على ما بذله من جَهد مكلل بالتوفيق والنجاح طيلة ترأسه للدورة السابقة ، وما ابداه من حكمة في معالجة الكثير من الصعاب خلال تلك المرحلة فلسموه كل الثناء والتقدير والإكبار.

أصحاب الجلاله والفخامة والسمو

السيدات والسادة

نجتمع اليوم وبلداننا تواجه تحديات لم يسبق لها مثيل في تاريخنا المعاصر ورغم أن حجم التحديات يختلف من قطر إلى آخر ، إلا أن تلك التحديات منها ما هو خطيرٌ جداً، وآثاره عابرة للحدود وتشمل الجميع ، ان لم تكن في الوقت الحاضر ففي المستقبل القريب وذلك ما لا يمكن غض النظر عنها، أو تأجيل التعامل معه ، أو تركه لكل قطر ليتعامل معه بمفرده.

وهنا تبرز أهمية التنسيق والتعاون بين بلداننا ، ويبرز الدور الهام والمحوري لجامعة الدول العربية، التي يجب علينا أن نطور آلياتها للتعامل بطريقة أنجع مع الأخطار المستجدة التي تهدد بلداننا فرادى ومجتمعة.

إن أخطر التحديات التي تواجهها اليوم هي تلك التحديات المتعلقة بالمن على المستوى الوطني والقومي ، ولعل أخطرها على الاطلاق " الارهاب " الذي يتحدى بشكل سافر وعلني سلطة الدولة في اوطاننا.

لقد استغلت التنظيمات الإرهابية والمجموعات الإجرامية الانتفاضة الشعبية في بعض الدول العربية، لتعمل على بسط سيطرتها على تلك الدول مركزة على الدول الاكثر مواردا، لتتخذها قاعدةً للانتشار في الدول العربية الأخرى وزعزعة الاستقرار والانطلاق لنشر الإرهاب وشريعة الغاب في كل مكان.

ونستطيع أن نقول الآن ان الإرهاب القاعدي والداعشي قد أفسد ثورات الربيع العربي، وحولها إلى حروب أهلية وجعل مستقبل أبناءنا رهينةً بين الدماء والدمار، ومن واجبنا كحكوماتٍ عربيةٍ أن نوُحدَ جهودنا ونتبادل المساعدة لمواجهة سرطان الإرهاب ومنع انتشاره إستناداً على ما سبق إقراره في شأن الاتفاقية العربية في مكافحة الارهاب.

اصحاب الجلالة والفخامة والسمو

السيدات والسادة

لقد كان لجامعة الدول العربية دورٌ محوريٌ في مُساندة الشعب الليبي إبان ثورة السابع عشر من فبراير ونحن نشعر أن بإمكانها أن تلعب دوراً كبيراً في مساعدة السلطات الشرعية الليبية في مكافحة الإرهاب وبسط سلطة الدولة على كامل التراب الليبي، وفي هذا الشأن أنتهزُ هذه الفرصة لأشكر الدول الشقيقة والصديقة التي وقفت مع السلطات الشرعية في ليبيا ممثلةً في مجلس النوّاب المُنتخب والحكومة المُنبثقة عنه، وقدمت الدعم للجيش الليبي في حربها ضد الإرهاب.

ويحزنني القول أن بعض الذين اختارو أن يُقدموا دعمهم للميلشيات المتحالفة مع تنظيم انصار الشريعة الإرهابي، سعياً منها لإسقاط مجلس النوّاب المنتخب ، بل إنهم قدموا لها السلاح والدعم السياسي ولإعلامي الذي تدركون مدى تأثيره، وتلك طعنات من الخلف نتلقاها أسهمت في قتل المزيد من الليبيين وارتكاب أبشع وأحط إنتهاكات حقوق الانسان، وتدمير المزيد من مُقدرات الشعب الليبي وتعطيل موارده.

وأرجو أن يدركو أنهم طعنوا الشعب الليبي في ظهره وقد خلف جروحا غائره ستأخذ عقود من الزمن حتى تندمل.

كما أقول لأولئك الذين يُعارضون أو يؤخرون أو يُعرقِلون تسليح الجيش الليبي أنكم تعطون فرصةً للإرهاب الداعشي لتعزيز وجوده لينمو في ليبيا ويتمدد خارجها وستكون دول الجوار أول المتضررين من ذلك.

واسمحو لي بهذه المناسبة ان اقدم الشكر بصورةٍ خاصة إلى المملكة الاردنية الهاشمية العضو العربي في مجلس الأمن الدولي، وجمهورية مصر العربية على جهودهما في مجلس الأمن الدولي بُغية رفع حظر السلاح المفروض على ليبيا.

ولقد ابلغنا مجلس الأمن ان مكافحة الإرهاب في ليبيا يجب أن لا يكون رهينة لنجاح الحوار بين الليبيين وتشكيل حكومة وحدة وطنية لكن بعض أعضاء مجلس الأمن استخدموا نجاح الحوار كشرط مسبق للموافقة على تسليح الجيش الليبي، وهو فيتو صريح ضد تسليح الجيش الليبـي، وهم بذلك يعززون قدرات داعش في ليبيا ويتيحون لها الفرصة لتتمدد وتسطوا قبل ان يتمكن الجيش الليبي من مواجهتها بالأسلحة المناسبة.

وإذ انقل اليكم ذلك اؤكد لكم بأننا لن نترك بلادنا فريسةً للإرهاب والإجرام ولن نقبل بتقسيمها تحت أي ظرفٍ من الظروف.

وفي حالة استمرار لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن في رفض الموافقة على طلبات الإعفاء من الحظر، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز قدرات السلاح الجوي الليبي، فإننا سنأتي إلى جامعة الدول العربية من جديد ونطلب منها رسماً إصدار قرار يطلب من اعضاءها بعدم التقيد بقرار حظر السلاح على ليبيا، حالة كونه يشكل خطراً على الأمن القومي العربي.

اننا نتطلع إلى تفهم كل أشقائنا ووقوفهم مع السلطات الليبية الشرعية وتقديم ما يمكن من مساعدة للجيش الليبي في حربه ضد الإرهاب التي هي في النهاية حرباً للحفاظ على الأمن القومي العربي بكامله.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو

السيدات والسادة

لقد حرصت السلكات الليبية الشرعية المتمثلة في مجلس النواب المنتخب والحكومة المؤقتة على حقن دماء الليبيين وأكدت دعمها لجهود السيد برناردينو ليون الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وقدمت جملة من التازلات التي لا يمكن ان تقدمها سلطة منتخبة وضع فيها الشعب ثقته وحظيت بالاعتراف الدولي وتغاضت عن الكثير من حقوقها كسلطة شرعية من أجل الاستماع إلى اشقائنا الذين خسروا الانتخابات ولجأوا إلى السلاح واعتقدوا ان بإمكانهم ان يحكموا ليبيا بالقوة، فظلوا السبيل ، وارتكبوا الفظائع ما يمكن مقارنته فقط بجرائم الاستعمار ، آلاف القتلى والخسائر بالمليارات في الأملاك العامة والخاصة، مئات الالاف من المهجرين واللاجئين وشلل كامل للحياة الاقتصادية واقتحامات لمؤسسات و أجهزة إدارة الدولة وتعطيل للعمل العام.

إن من رفض للشعب الليبي اختيارهم واخرجهم من الباب المشروع من خلال انتخابات شهِدَ المجتمع الدولي والمؤسسات المعنية بنزاهتها لايمكن لهيئة الأمم المتحدة ولا لمبعوث امينها العام ان تدخله وبحجم غير حجمه الحقيقي من خلال سباك المفاوضات تحت مسمى الحوار.

لقد قال الشعب الليبي كلمته في انتخاباتٍ حرةٍ ونزيهةٍ وشفافةٍ أفرزت سلطة شرعية منتخبة، وكل تجاوز لها يعتبر إهانة للشعب الليبي لا يمكن قبولها، وستكون مجرد محاوله لضخ الحياة في جسد تنظيم سياسي ميت، عاث فساداً وعانى منه الليبيين الأمرين خلال السنوات الأربع الماضية.

لذلك فإن مجلس النواب في ليبيا يتمسك بأن أي اتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية يجب أن يعتمدها مجلس النواب المنتخب وفقاً لاختصاصاته الدستورية وان جهود الجيش الليبي في مكافحة الارهاب يجب ان لا تعاق باي اتفاق حول وقف اطلاق النار، واننا نؤكد على رغبتنا باستمرار الحوار ووعدم ربط العملية السياسية بمحاربة الارهاب.

واخيراً ... أيها الاشقاء رغم الهموم الوطنية إلا أنني لا اريد ان اختم كلمتي قبل أن اؤكد دعمنا لاشقاءنا في فلسطين من أجل إزالة الاحتلال وتحقيق قوقهم الكاملة في إقامة دولتهم المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، وعودة كل اللاجئين إلى ديارهم، كما نؤكد دعمنا لطموحات الشعب السوري الشقيق في الحرية والديمقراطية، ونامل أن يتخلص العراق الشقيق من الإرهاب الداعشي ، ويكفل المساواة للحقوق بين جميع مواطنيه بغض النظر عن طوائفهم، امل فيما يتعلق باليمن الشقيق فاننا نؤكد دعمنا للسلطات الشرعية المتمثلة في افخامة الرئيس عبدربه منصور هادي ، كما ندعم عملية عاصفة الحزم في دعمها للشرعية ومحاربة الارهاب.

واخيراً اسمحوا لي أن توافقون على اضافة بندين لمشروع القرار الخاص بتطورات الوضع في ليبيا:

الأول :- الترحيب بقرار مجلس الأمن 2214 الصادر في 27 مارس 2015 حول مكافحة الإرهاب في ليبيا والذي تضمن دعوة لجنة الأمم المتحدة المشرفة على حظر السلاح والبت في طلبات التسليح للجيش الليبي.

الثاني :- دعوة مجلس الأمن الى إنشاء آلية تتضمن منع تدفق الاسلحة والذخائر براً وبحراً وجواً إلى الجماعات الإرهابية.

أتمنى لقمتنا العربية المباركة وجمعنا الكريم هذا كل التوفيق والنجاح في تحقيق تطلعات شعوبنا للرقي والتنمية والاستقرار والأمن والسلام ونتطلع في ليبيا إلى دعمكم ومساندتكم نصرة للحق .

شكرا للسيد الرئيس ..... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته